

Distr.: General
22 October 2021
Arabic
Original: English



الدورة السادسة والسبعون

البند 74 (ج) من جدول الأعمال

تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها: حالات حقوق الإنسان
والتقارير المقدمة من المقرر والممثلين الخاصين

حالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967*

مذكرة من الأمين العام

يتشرف الأمين العام بأن يحيل إلى الجمعية العامة تقرير المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967، مايكل لينك، وفقاً لقرار مجلس حقوق الإنسان 1/5.



الرجاء إعادة استعمال الورق

* قُيِّم هذا التقرير بعد انقضاء الموعد النهائي لتضمينه آخر التطورات.

121121 111121 21-15313 (A)



تقرير المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967، مايكل لينك

موجز

يقدم المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967، مايكل لينك، في هذه الوثيقة تقريره السادس إلى الجمعية العامة. ويستند التقرير أساساً إلى المعلومات التي قدمها الضحايا والشهود وممثلو المجتمع المدني ووكالات الأمم المتحدة. ويتضمن التقرير عدداً من الشواغل المتعلقة بحالة حقوق الإنسان في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، وفي غزة، وتحليلاً متعمقاً لمسؤولية الجهات الفاعلة الدولية وأدائها.

أولا - مقدمة

- 1 - يقدم المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967، مايكل لينك، في هذا التقرير لمحة موجزة عن أكثر الشواغل إلحاحا في مجال حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة وقت تقديمه، كما حددها المقرر الخاص في المحادثات والاجتماعات التي عُقدت مع المجتمع المدني. ويعرض بعدها تحليلا مفصلا لآخر الشواغل المتعلقة بحقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة مع التركيز بشكل خاص على مسؤوليات الجهات الفاعلة الدولية وأدائها.
- 2 - ويود المقرر الخاص أن يسلط الضوء مرة أخرى على أن إسرائيل لم تسمح له بعد، رغم طلباته المتكررة، بدخول الأرض الفلسطينية المحتلة. ويؤكد المقرر الخاص مرة أخرى أنه يرى أن إجراء حوار مفتوح بين جميع الأطراف له أهمية أساسية في حماية حقوق الإنسان وتعزيزها، ويُذكر إسرائيل بأنه راغب في التواصل معها ومستعد لذلك. وبالإضافة إلى ذلك، يستمر المقرر في تسليط الضوء على أن الوصول إلى الأرض الفلسطينية المحتلة من شأنه أن يؤدي دورا رئيسيا في فهم الحقائق الأساسية لحالة حقوق الإنسان فيها. ويمثل إصرار إسرائيل على عدم التعاون مع الولاية مصدر قلق بالغا.
- 3 - ولم يتمكن المقرر الخاص من السفر إلى المنطقة، بما في ذلك عمان، بسبب القيود المفروضة على السفر بسبب انتشار مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). غير أنه تمكن من التواصل بنشاط مع أعضاء المجتمع المدني ووكالات الأمم المتحدة الأخرى وجمع معلومات هامة عن الموضوع، من خلال التقارير بوجه أخص.
- 4 - ويركز المقرر الخاص في هذا التقرير على التحليل المتعمق لمسؤولية الجهات الفاعلة الدولية وأدائها.
- 5 - ويود المقرر الخاص أن يعرب عن تقديره لحكومة دولة فلسطين لتعاونها بشكل كامل مع ولايته.
- 6 - ويؤكد المقرر الخاص مرة أخرى دعمه للعمل الحيوي الذي تؤديه منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية والإسرائيلية والدولية. فلا غنى عن هذا العمل، ليس للمقرر في سياق سعيه للوفاء بولايته فحسب، إنما أيضا للمجتمع الدولي الأوسع نطاقا. ولا ينبغي إغفال التنويه بالجهود التي تبذلها منظمات حقوق الإنسان لكفالة وجود معلومات دقيقة وكاملة عن الحالة في الأرض الفلسطينية المحتلة يمكن الحصول عليها بسهولة.

ثانيا - الحالة الراهنة لحقوق الإنسان

ألف - استخدام إسرائيل المفرط للقوة

- 7 - وفقا لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمانة العامة، قتلت القوات الإسرائيلية 55 فلسطينيا في الضفة الغربية في عام 2021، وجميعهم بالذخيرة الحية⁽¹⁾. وكمثال حديث على ذلك، قتلت القوات الإسرائيلية خمسة فلسطينيين في 15 آب/أغسطس خلال عمليات تفتيش واعتقال في مخيم جنين للاجئين. فقد أفادت تقارير بأن خمسة قُتلوا في أعقاب اشتباك مسلح بين فلسطينيين ووحدة إسرائيلية متخفية دخلت

(1) انظر: United Nations, Office for the Coordination of Humanitarian Affairs, "Protection of civilians: 23-10 Occupied Palestinian Territory" (في 27 آب/أغسطس).

المخيم لاعتقال فلسطيني ينتمي إلى حماس حسبما أفادت التقارير⁽²⁾. وقُتل صبي عمره 11 عاما في بيت أمر في 28 تموز/يوليه. فقد كان الصبي راكبا في سيارة تسير ببطء مبتعدة عن الجنود عندما بدأ بعضهم يركض خلفها وفتحوا النار عليها. وفي جنازته التي أقيمت في 29 تموز/يوليه، وخلال مظاهرات جرت احتجاجا على قتله، ألقى فلسطينيون الحجارة وفتحت القوات الإسرائيلية النار، فأصابت فلسطينيا آخر بالرصاص وقتلته⁽³⁾.

8 - وتعرض الفلسطينيون للعديد من حوادث القتل والجرح نتيجة للمظاهرات والاشتباكات بين المتظاهرين وقوات الأمن، التي جرى العديد منها احتجاجا على المستوطنات والتوسع الاستيطاني. ففي 6 آب/أغسطس، على سبيل المثال، وخلال مظاهرة في بيتا، ألقى الفلسطينيون الحجارة على القوات الإسرائيلية، التي أطلقت الذخيرة الحية والرصاص المطاطي وعبوات الغاز المسيل للدموع، فقتلت رجلا فلسطينيا⁽⁴⁾.

9 - وتعرض الصحفيون الفلسطينيون الذين ينقلون الأخبار المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة للمضايقات والعنف، في محاولة لترهيبهم ومنع التغطية الإعلامية للاحتجاجات الفلسطينية السلمية. ففي 27 آب/أغسطس 2021، اعتقلت قوات الأمن الإسرائيلية سبعة صحفيين فلسطينيين كانوا يغطون مظاهرة سلمية للاحتجاج على إنشاء بؤر استيطانية جديدة وعلى العنف الذي يمارسه المستوطنون في تلال الخليل الجنوبية. فقد اعتُقل الصحفيون وصودرت معداتهم عندما كانوا متجهين إلى سياراتهم بعد انتهاء الاحتجاج بوقت قصير، على الرغم من أنهم عرّفوا الجنود بهويتهم كصحفيين. وقُيّدت أيديهم، وتُركوا قابعين تحت أشعة الشمس الحارقة لمدة ساعة، ثم اقتيدوا في وقت لاحق إلى مركز شرطة كريات أربع الذي استُجوبوا فيه. وادعى اثنان من الصحفيين أن الجنود اعتدوا عليهما وضربوهما أثناء الاعتقال⁽⁵⁾.

باء - غزة

10 - خلال تصعيد الأعمال العدائية الذي استمر 11 يوما في غزة في أيار/مايو 2021، قُتل 260 فلسطينيا، من بينهم 66 طفلا. وكان من بين القتلى ما مجموعه 129 مدنيا. وأصيب أكثر من 200 200 فلسطيني خلال الأعمال العدائية، من بينهم 685 طفلا و 480 امرأة، قد يعاني بعضهم من إعاقة طويلة الأجل تتطلب إعادة تأهيل⁽⁶⁾. واضطر تصاعد الأعمال العدائية 113 000 نازح إلى طلب المأوى والحماية في المدارس التي تديرها وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) أو لدى عائلات⁽⁷⁾. وفي أثناء تصاعد الأعمال العدائية، تضرر أو دُمّر 290 مرفقا من مرافق المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية، منها آبار مياه ومحطات لضخ المياه وشبكات توزيع

(2) المرجع نفسه

(3) United Nations, Office for the Coordination of Humanitarian Affairs, "Protection of civilians: (3) Occupied Palestinian Territory" 27 تموز/يوليه-9 آب/أغسطس 2021.

(4) المرجع نفسه

(5) التحديث الصادر عن صندوق المدافعين عن حقوق الإنسان، 30 آب/أغسطس 2021 (محفوظ في الملف)

(6) United Nations, Office for the Coordination of Humanitarian Affairs, "Response to the escalation in (6) the Occupied Palestinian Territory: situation report No. 8", 28-8 تموز/يوليه 2021.

(7) المرجع نفسه.

المياه⁽⁸⁾. وفي تموز/يوليه 2021، كانت غالبية الأسلاك الكهربائية قد أعيد توصيلها وكانت إمدادات الوقود الممولة من قطر قد دخلت إلى غزة مرة أخرى، مما أدى إلى توافر الكهرباء لمدة 14 ساعة في المتوسط يوميا في جميع أنحاء غزة⁽⁹⁾.

11 - وفي آب/أغسطس 2021، استؤنفت المظاهرات على طول سياج غزة وواجهتها إسرائيل بالقوة. وفي 21 آب/أغسطس، أعلن عن "يوم غضب" ونظم مئات الفلسطينيين مظاهرة حاشدة عند السياج المحيط بغزة. وخلال الاحتجاج، ألقى المتظاهرون الحجارة وغيرها من الأشياء باتجاه القوات الإسرائيلية بينما أطلقت القوات الإسرائيلية الذخيرة الحية وعبوات الغاز المسيل للدموع. وتلت ذلك مظاهرة أخرى في 23 آب/أغسطس. وقُتل رجل يبلغ من العمر 31 عاما وطفل يبلغ من العمر 12 عاما بنيران إسرائيلية في هذه المظاهرات وأصيب أكثر من 100 فلسطيني بجروح⁽¹⁰⁾.

12 - ولا تزال السلطات الإسرائيلية تحتجز محمد الحلبي، العامل في مجال المساعدة الإنسانية في غزة، الذي اتُهم بتسريب أموال من المنظمة الدولية للرؤية العالمية إلى جماعات مسلحة. فقد اختُبِمت محاكمته في آب/أغسطس، ولم يصدر الحكم عليه بعد من المحكمة المحلية. واعتمد الادعاء على أدلة سرية ولم يسمح له في البداية بالاتصال بمحام. وفي مناسبات عديدة، تعرض السيد الحلبي لضغوط لقبول اتفاق تفاوضي بموجبه يعترف بقائمة مخففة من الاتهامات ويصدر عليه حكم مخفف، وهو ما رفضه مرارا. ووفقا للمعلومات الواردة، فقد فُرضت قيود مشددة على المحامي الذي يتولى الدفاع عنه، وكان قرار المحكمة بشأن مقبولة الاعتراف المُبلَّغ به الذي انتُزع بالإكراه قرارا سريا، وعقدت المحكمة جميع الجلسات خلف أبواب مغلقة. ويكرر المقرر الخاص مخاوفه من عدم حصول السيد الحلبي على محاكمة عادلة (A/HRC/47/57)، الفقرة 17⁽¹¹⁾، ويدعو إسرائيل إلى الإفراج عنه فورا.

جيم - حرية التنقل

13 - استمر فرض القيود على حرية التنقل في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة باعتباره وسيلة تعزز بها إسرائيل نظام احتلالها. فقد فُرضت قيود على تنقل الفلسطينيين بين الضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية، وقطاع غزة، وفيما يتعلق بالسفر إلى الخارج. ولا يزال ما يقرب من 593 من نقاط التفتيش وحواجز الطرق الإسرائيلية تعرقل فعليا حصول الفلسطينيين على الحقوق والخدمات، بما في ذلك الصحة والتعليم والعمل. وبالإضافة إلى ذلك، يُمنع الفلسطينيون في الضفة الغربية من استخدام الطرق التي شُيِّدت من أجل المستوطنين الإسرائيليين⁽¹²⁾. ويتعرض من يحاولون عبور نقاط التفتيش للمضايقة والعرقلة بصورة

(8) WASH Cluster–State of Palestine, “Gaza WASH sector damage assessment”, 28 June 2021

(9) United Nations, Office for the Coordination of Humanitarian Affairs, “Response to the escalation in the Occupied Palestinian Territory: situation report No. 8”

(10) United Nations, Office for the Coordination of Humanitarian Affairs, “Response to the escalation in the Occupied Palestinian Territory: situation report No. 9”

(11) انظر أيضا Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights, “Gaza aid worker must be given fair trial or released, say UN experts”, 12 تشرين الثاني/نوفمبر 2020.

(12) Amnesty International, *Amnesty International Report 20/2021: The State of the World's Human Rights* (London, 2021).

روتينية، مما يعيق بشدة ممارستهم لحرية التنقل. فعلى سبيل المثال، سافرت امرأتان فلسطينيتان في 5 تموز/ يوليو 2021 عائدتين إلى منزل إحداهما في الخليل بعد زيارة الطبيب. وقبل وصولهما إلى منزل المرأة بمسافة 200 متر، أوقفتا ورفضت شرطة الحدود الإسرائيلية أن تفتح البوابة وتسمح لهما بالمرور. وأثناء احتجازهما عند نقطة التفتيش، جاء مستوطنون وهاجموا امرأة منهما، نقلت فيما بعد إلى المستشفى لعلاجها من الإصابات التي لحقت بها. وأفادت تقارير بأن دورية الحدود الإسرائيلية لم تتدخل في أثناء هذا الحادث⁽¹³⁾. وتُعبّر هذه الحادثة عن الوضع في الخليل بشكل خاص، حيث تنتشر نقاط تفتيش تقيد بشدة تنقل الفلسطينيين، وفي الضفة الغربية بشكل عام.

14 - كما قتل فلسطينيون وجرحوا في حوادث لها صلة بنقاط التفتيش وحواجز الطرق. وفي حادثة فظيعة بشكل خاص وقعت في ليلة 6 نيسان/أبريل 2021، أقامت قوات الأمن الإسرائيلية نقطة تفتيش مؤقتة بين بير نبالا والجيب شمال القدس. وعند نقطة التفتيش، أوقفت قوات الأمن سيارة يركبها زوجان فلسطينيان، لديهما خمسة أبناء، وهما في طريقهما عائدين إلى المنزل بعد زيارة الطبيب. وفتح الجنود النار على السيارة عندما ابتعد بها الزوجان، مما أسفر عن وفاة الرجل وجرح زوجته⁽¹⁴⁾. وبحسب بتسيلم، أعلنت قوات الأمن الإسرائيلية عن بدء تحقيق في الحادث تجريه الشرطة العسكرية. ومع ذلك، ونظرا لانتشار الإفلات من العقاب الذي يحيط بحوادث مماثلة، أعربت منظمات حقوق الإنسان عن خوفها من أن تنتهي هذه القضية بنتيجة مماثلة لغيرها⁽¹⁵⁾.

15 - ولم يزل الفلسطينيون يواجهون صعوبات جمة تحول بينهم وبين مغادرة قطاع غزة وقد تفاقم هذا الوضع بصورة أشد في أعقاب تصاعد الأعمال العدائية في أيار/مايو 2021. وفي أوائل تموز/يوليه، أي بعد وقف إطلاق النار بأكثر من ستة أسابيع، استمرت إسرائيل في فرض قيود شديدة على السفر من غزة وإليها عبر معبر إيريتز⁽¹⁶⁾. كما أسهمت التدابير المتعلقة بكوفيد-19 في تشديد القيود. ففي آذار/مارس 2020، أعلنت إسرائيل أنها ستخفض أكثر عدد الأشخاص الذين يمنحون تصاريح لمغادرة غزة لأغراض طبية وهو عدد قليل أصلا. ومع تطور الوضع فيما يتعلق بالجائحة، أزال إسرائيل بعض القيود المفروضة على التنقل في الضفة الغربية (فسمحت للفلسطينيين الذين يحملون رخص عمل بدخول إسرائيل، على سبيل المثال)، غير أن القيود المفروضة على غزة ظلت قائمة إلى حد كبير⁽¹⁷⁾. كما أن وقف السلطة الفلسطينية للتنسيق الأمني مع إسرائيل في أيار/مايو 2020 - ردا على اعتزام إسرائيل ضم أجزاء من الضفة الغربية، ساهم في زيادة القيود. ونتيجة لذلك، انخفضت طلبات الحصول على الرخص، وفي آذار/مارس 2021 على سبيل المثال، انخفضت حركة المرور عند معبر إيريتز بشدة حتى وصلت إلى 6 في المائة

(13) مركز بتسيلم، "Border police and settlers attack family in Hebron during argument over crossing a checkpoint, arrest member and demand he not complain against a settler in exchange for releasing him" 8 آب/أغسطس 2021.

(14) بتسيلم، "Not an attack or a car-ramming: soldiers at checkpoint shoot and injure Palestinian parents of five, killing father" 27 نيسان/أبريل 2021.

(15) المرجع نفسه

(16) مؤسسة جيشاه، "القيود الإسرائيلية المستمرة على المعابر مع قطاع غزة تهدم اقتصادها وتمس ببنيتها التحتية المدنية وحقوق سكانها الأساسية"، 12 تموز/يوليه 2021.

(17) بتسيلم، "Since pandemic, has Israel allowed almost no Palestinians out of Gaza for medical treatment"، 3 أيار/مايو 2021.

تقريباً من حجمها في الأشهر السابقة⁽¹⁸⁾. وسُجِّلَت في شهر أيار/مايو 2021 مغادرة 1 000 شخص لقطاع غزة؛ وهو أقل عدد للمغادرين في العام بأكمله⁽¹⁹⁾. وفي حين أفادت التقارير بأن السلطات الإسرائيلية قد خففت بعض القيود المفروضة على تنقل المرضى الفلسطينيين منذ وقف إطلاق النار، فإن اثنين من كل ثلاثة مرضى يتقدمون بطلبات للحصول على هذه الرخص لا يحصلون على الموافقة بحلول الموعد المقرر لهم⁽²⁰⁾.

دال - عنف المستوطنين

16 - على الرغم من انتخاب حكومة جديدة في إسرائيل في حزيران/يونيه 2021، تضم سياسيين أكثر "وسطية" أعرب بعضهم في الماضي عن معارضة المشروع الاستيطاني⁽²¹⁾، فقد استمر توسيع نطاق المستوطنات، ولم تظهر أي بوادر على تراجع العنف الذي يمارسه المستوطنون. ووثقت حالات متزايدة الفظاعة في عام 2021، وكذلك حالات تطوي على دعم وتواطؤ فعليين بين المستوطنين وقوات الأمن الإسرائيلية. وحتى 24 أيلول/سبتمبر 2021، كان مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية قد وثق 246 حادثة عنف ارتكبتها مستوطنون وأسفرت عن إتلاف ممتلكات و 93 حادثة أسفرت عن إصابات⁽²²⁾. وينبع العنف في الغالب من دوافع أيديولوجية ويهدف إلى منع الفلسطينيين من الوصول إلى أراضيهم وإلى ترويعهم. وإلى جانب العنف البدني ضد الفلسطينيين، تتطوي حوادث عديدة على استهداف سبل عيش الفلسطينيين في المناطق الريفية، بما في ذلك عن طريق إتلاف الماشية والأراضي الزراعية والأشجار والمنازل⁽²³⁾.

17 - وفي حادثة شنيعة بشكل خاص وقعت في 17 آب/أغسطس 2021، أفادت تقارير بأن مستوطنين صدموا صبياً يبلغ من العمر 15 عاماً بسيارتهم بالقرب من قرية سيلة الظهر على طريق نابلس - جنين، واختطفوه ونقلوه إلى مستوطنة حومش الإسرائيلية التي سبق إخلاؤها، وربطوه بشجرة وضربوه وأحدثوا حروقا بدميه حتى فقد وعيه. وعثرت سيارة جيب عسكرية إسرائيلية على الصبي بعد ساعتين وسلمته إلى سيارة إسعاف. ونُقل الصبي إلى مستشفى عولج فيها من كدمات وحروق. ولا يزال يعاني من صدمة نفسية خطيرة⁽²⁴⁾.

18 - ووثقت عدة حوادث ساعدت فيها قوات الأمن الإسرائيلية المستوطنين فعليا في الهجمات التي نفذوها. ووفقاً لمنظمة بتسيلم، قام مستوطنون وجنود في حادثتين منفصلتين وقعتا في 14 أيار/مايو 2021

(18) المرجع نفسه

(19) الأمم المتحدة، مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، قاعدة البيانات الخاصة بمعايير غزة. متاحة على: <https://www.ochaopt.org/data/crossings>.

(20) الأمم المتحدة، مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، "الاستجابة لحالة التصعيد في الأرض الفلسطينية المحتلة: تقرير الحالة الثامن".

(21) انظر على سبيل المثال: Walla News, "Michaeli v. Yachimovich: there is nothing more to build in the settlements", 23 December 2012. متاح على: <https://news.walla.co.il/item/2599418>. بالعبرية.

(22) United Nations, Office for the Coordination of Humanitarian Affairs, "Protection of civilians: Occupied Palestinian Territory", 20-7 أيلول/سبتمبر 2021.

(23) Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights (OHCHR), "Israel/OPT: UN experts warn of rising levels of Israeli settler violence in a climate of impunity", 14 نيسان/أبريل 2021.

(24) Gideon Levy and Alex Levac, "Shackled, beaten, strung up on a tree: Palestinian teen brutally attacked by settlers", *Haaretz*, 26 August 2021.

بمداهمة قريتين هما عوريف وإسكاكا. وألقى المستوطنون، الذين كان بعضهم مسلحا، حجارة على المنازل والسكان المحليين. وفتح المستوطنون والجنود النار معا، فأصابوا ما مجموعه 12 فلسطينيا وقتلوا اثنين⁽²⁵⁾.

19 - ويثير جو الإفلات من العقاب الذي يحيط بالهجمات التي يشنها المستوطنون قلعا عميقا، ويؤكد للمستوطنين أنهم لن يواجهوا عواقب من جراء الأفعال غير القانونية والبشعة التي يرتكبونها في حق الفلسطينيين. وقد حلت منظمة حقوق الإنسان الإسرائيلية غير الحكومية "بيش دين" 63 حادثا من حوادث عنف المستوطنين وقعت بين عامي 2017 و 2020، من بينها جرائم عنف وإتلاف ممتلكات وتدنيس مساجد. وفي حين قدمت شكاوى لدى الشرطة في 60 من هذه الحوادث، فقد أنهت الشرطة تحقيقاتها في 38 حادثا. ولم تصدر لوائح اتهام في أي من هذه الحوادث⁽²⁶⁾. ويؤثر عنف المستوطنين على حياة الفلسطينيين في الضفة الغربية تأثيرا لا مفر منه، حيث يخلق شعورا مستمرا بالرعب والترهيب.

هاء - السلطة الفلسطينية وسلطات الأمر الواقع في غزة

20 - في 24 حزيران/يونيه 2021، توفي نزار بنات، الذي كان ناقدا للسلطة الفلسطينية لفترة طويلة، أثناء احتجازه لدى قوات الأمن الفلسطينية. ومنذ مقتل السيد بنات في أواخر حزيران/يونيه، وقعت احتجاجات في الخليل وبيت لحم ورام الله وواجهتها قوات الأمن الفلسطينية بالقوة المفرطة، سواء أكانت هذه القوات منتشرة بزيها الرسمي أم بملابس مدنية⁽²⁷⁾. وفي 21 آب/أغسطس 2021 في رام الله، اعتقلت قوات الأمن الفلسطينية 23 فلسطينيا بدعوى أنهم كانوا ينظمون احتجاجا عاما. وكان هؤلاء المعتقلون من ضمن المشاركين في احتجاج للمطالبة بمحاكمة المسؤولين عن مقتل نزار بنات في حزيران/يونيه. وكان معظم المعتقلين قد احتجزوا قبل أن يبدأ أي احتجاج. وقد أبلغت السلطات مسبقا بالاحتجاج المزمع تنظيمه على النحو الذي يقتضيه القانون⁽²⁸⁾. ويبدو أنه يجري تنفيذ المزيد من الاعتقالات. واتهم معظم المعتقلين بالمشاركة في تجمع غير قانوني والتحريض على الفتنة الطائفية وتشويه صورة السلطات العليا. والعديد من المعتقلين معروفون جيدا بأنهم مدافعون عن حقوق الإنسان وناشطون سياسيون. وأثارت الاعتقالات موجة إدانة من جانب الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي ومنظمات حقوق الإنسان، التي حذرت من تدهور خطير في الحقوق والحريات العامة. ويود المقرر الخاص أن يؤكد من جديد أن الالتزام باحترام حقوق الإنسان وحمايتها وإعمالها يقع على عاتق السلطة المختصة الحاكمة. وعلى الرغم من قساوة الاحتلال الإسرائيلي، فإن المجتمع المدني الفلسطيني له كل الحق في أن يطالب قاداته السياسيين والأمنيين بأن يفوا بوعودهم الرسمية بالتقيد بالالتزامات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان.

21 - وتأجج الغضب أيضا بسبب قرار تأجيل الانتخابات التي كان من المقرر إجراؤها في أيار/مايو وتموز/يوليه 2021 إلى أجل غير مسمى، والتي كانت ستعد أول انتخابات فلسطينية منذ 15 عاما⁽²⁹⁾.

(25) مركز بتسليم، "May 2021: two Palestinians were fatally shot in two joint attacks by settlers and soldiers in the villages of Iskaka and Urif – Awad Harb and Nidal Safadi", 24 آب/أغسطس 2021.

(26) Yesh Din، أيار/مايو 2021، "Settler crime and violence inside Palestinian communities, 2017–2020".

(27) مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، "Occupied Palestinian Territory: attacks against critics must stop, those responsible arrested – UN experts", 6 July 2021.

(28) Amira Hass، "The Palestinian authority is quashing legal protests – again"، Haaretz، 22 August 2021.

(29) Al-Jazeera، "UN, EU condemn Palestinian authority over activist arrests"، 24 August 2021.

وكان رئيس دولة فلسطين، محمود عباس، قد أعلن تأجيل الانتخابات إلى أجل غير مسمى في 29 نيسان/أبريل 2021، بسبب مخاوف تتعلق بقدرة الفلسطينيين على التصويت في القدس الشرقية. ولاحظ المقرر الخاص أن الانتخابات الفلسطينية تتيح فرصة لتجديد العملية الديمقراطية، ومعالجة الانقسامات السياسية الداخلية التي طال أمدها، وتعزيز المؤسسات الخاضعة للمساءلة، واتخاذ خطوة هامة نحو إعمال الحقوق الوطنية والفردية الأساسية للشعب الفلسطيني. ولكي تجرى الانتخابات، من المهم أن تصرح إسرائيل بوضوح أنها ستسمح بمشاركة الفلسطينيين في القدس الشرقية في العملية الديمقراطية بشكل كامل. ويجب عليها، باعتبارها سلطة الاحتلال في القدس الشرقية، أن تتدخل بأقل قدر ممكن في حقوق الفلسطينيين وحياتهم اليومية⁽³⁰⁾.

22 - وفي 22 تموز/يوليه، وقع انفجار في مبنى مكون من ثلاثة طوابق في سوق شعبي في منطقة الزاوية. وقتل الانفجار رجلاً يبلغ من العمر 68 عاماً وجرح 14 آخرين، من بينهم 6 أطفال. وأعلنت لجنة المتابعة التابعة لسلطات الأمر الواقع أنها أصدرت تعليمات إلى وزارة الداخلية بالتحقيق في الموضوع. ودعا عدد من منظمات حقوق الإنسان إلى إجراء تحقيق فوري في الحادث وأعربوا عن قلقهم إزاء زيادة الانفجارات التي تقع في مناطق سكنية وتسبب أضراراً للمدنيين⁽³¹⁾. ولا يزال التحقيق جارياً حتى وقت كتابة هذا التقرير.

ثالثاً - مسؤولية الجهات الفاعلة الدولية وأدائها

23 - لقد قبل المجتمع الدولي - الأمم المتحدة خصوصاً لا حصراً - منذ زمن طويل أن يتحمل مسؤولية خاصة عن الإشراف على قضية فلسطين، وإنهاء الاحتلال الإسرائيلي بشكل كامل، وتمكين الفلسطينيين من تقرير مصيرهم، وضمان التوصل إلى حل عادل ودائم لجميع القضايا المتعلقة بالنزاع⁽³²⁾. ومن المفهوم أن هذه القضايا لها صدى سياسي وقانوني وشعبي هائل، تمتد موجاته إلى ما هو أبعد كثيراً من الشام. وقد أشار كوفي عنان، الأمين العام السابق للأمم المتحدة، في مذكراته إلى أن "النزاع الإسرائيلي الفلسطيني ليس مجرد مشكلة واحدة لم تحل من بين مشكلات عديدة. فليس هناك أي قضية أخرى تحمل مثل هذه الشحنة الرمزية والعاطفية القوية التي تؤثر على الناس بعيداً عن منطقة النزاع"⁽³³⁾.

(30) مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، "Palestinian election: free, fair, democratic and credible vote must include East Jerusalem – UN experts", 26 July 2021.

(31) Al Mezan Center for Human Rights, "Al Mezan calls for investigation into house explosion in Gaza that killed one person and injured 14 others", 22 July 2021.

(32) انظر قرار الجمعية العامة 23/75 ("وإذ تؤكد من جديد أن الأمم المتحدة عليها مسؤولية دائمة إزاء قضية فلسطين").

(33) Kofi Annan, *Interventions: A Life in War and Peace* (New York, Penguin Books, 2012), p. 254.

24 - وكانت الأمم المتحدة هي التي صوتت لتقسيم فلسطين ومكنت من إقامة دولة إسرائيل⁽³⁴⁾، ورعت ملايين اللاجئين الفلسطينيين لمدة سبعة عقود⁽³⁵⁾، وأنشأت بعثات متعددة لحفظ السلام في المنطقة⁽³⁶⁾، ورأبت عن كذب النزاع والاحتلال المستمرين عن طريق إصدار مئات القرارات وعدد لا يحصى من التقارير⁽³⁷⁾. وقد انخرط المجتمع الدولي عن كذب في النزاع من خلال مبادرات دبلوماسية عديدة ترمي إلى وقف إطلاق النار وإحلال السلام، ومبيعات ضخمة من الأسلحة، وأحجام كبيرة من المعونة والتجارة والمنح والاستثمار. وتظل هذه المنطقة منذ فترة زمنية طويلة أكثر مناطق النزاع في العالم من حيث اتساع نطاق توثيق ما يجري فيها والإبلاغ به. وكلما بلغ النزاع بين الإسرائيليين والعرب بشأن قضية فلسطين مرحلة حرجية، كانت الأمم المتحدة بمثابة مقصورة القيادة التي تدار منها الجهود الدبلوماسية الرامية إلى معالجة الأزمة. وقد أصبح هذا النزاع، من نواح عديدة، أكثر النزاعات الدولية اضطباعاً بالطابع الدولي، ويكاد يكون من المؤكد أنه سيظل إما على رأس جدول الأعمال السياسي للمجتمع الدولي وإما في صدارة القضايا المدرجة فيه إلى أن يتحقق السلام العادل.

25 - وبالنظر إلى هذه المسؤولية الخاصة التي تقع على عاتق المجتمع الدولي، كيف يمكننا تقييم أدائه الفعلي في السعي إلى إنهاء الاحتلال الإسرائيلي بنجاح؟ وهذا الأمر من الأهمية بمكان بالنظر إلى أن الاحتلال طال أمدّه بدرجة مفرطة - فهو أطول احتلال في العصر الحديث - وإلى أن الجهات الفاعلة الدولية الرائدة تبدو مستسلمة لحقيقة أن نهاية الاحتلال لا تلوح في الأفق، وأنها استنفدت أفكارها وطاقاتها بشأن الكيفية التي يمكن بها تحدي الإصرار الاستراتيجي الذي تمارسه إسرائيل وتمكين الفلسطينيين من تقرير مصيرهم بصورة حقيقية.

26 - وتناول المقرر الخاص في تقريره المؤرخ 21 تشرين الأول/أكتوبر 2019 (A/74/507) مسألة الالتزامات الدولية المتعلقة بالمساءلة، وأشار إلى الواجبات القانونية والسياسية بموجب اتفاقية جنيف بشأن حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب (اتفاقية جنيف الرابعة)، والمواد المتعلقة بمسؤولية الدول عن الأفعال غير المشروعة دولياً التي اعتمدت في عام 2001، والمادة 25 من ميثاق الأمم المتحدة. واستعرض المقرر الخاص في تقريره المؤرخ 22 تشرين الأول/أكتوبر 2020 (A/75/532) بصورة نقدية دور مجلس الأمن في الإشراف على الاحتلال، وأشار إلى أن المجلس لم يفرض على إسرائيل أي تبعات ذات شأن لقيامها بتعميق احتلالها لفلسطين في تحدٍ لقراراته وللقانون الدولي. أما في هذا التقرير، فالمقرر الخاص يتناول دور أربع جهات دولية فاعلة، هي الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي والبنك الدولي واللجنة الرباعية، التي أدت أدواراً مؤثرة مختلفة في بعض أو جميع مراحل عملية أو سلو - مدريد المعنية بمراقبة الاحتلال الإسرائيلي سواء عن طريق الوساطة أو توفير التمويل أو من خلال الاضطلاع بمهام التيسير أو الإشراف.

(34) انظر قرار الجمعية العامة 181 (د-2)، وانظر عموماً: Avi Shlaim, *The Iron Wall: Israel and the Arab World*, 2nd ed. (New York, Norton, 2014).

(35) Francesca P. Albanese and Lex Takkenberg, *Palestinian Refugees in International Law*, 2nd ed. (Oxford, Oxford University Press, 2020).

(36) Karim Makdisi and Vijay Prashad, eds., *Land of Blue Helmets: The United Nations and the Arab World* (Oakland, University of California Press, 2017).

(37) Ardi Imseis, *The United Nations and the Question of Palestine: A Study in International Legal Subalternity* (Cambridge, United Kingdom, Cambridge University Press, forthcoming).

ألف - المسؤولية الدولية عن تعميق الاحتلال

27 - إن الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين الذي دخل الآن عامه الـ 54 وظل دائما يتسم بالقمع والجشع قد تقاوم في السنوات الأخيرة متحولاً إلى شيء أشد قسوة وتمترساً، هو الحكم الأجنبي الدائم الذي يمارسه شعب على شعب آخر، مغلفاً بنظام من مستويين من القوانين والحقوق السياسية غير المتكافئة. فأكثر من 680 000 مستوطن إسرائيلي يعيشون في مستوطنات منفصلة تحظى بامتيازات وسط خمسة ملايين فلسطيني لا دولة لهم؛ في ظل حروب غير متكافئة؛ وأعمال التفتيت الجغرافي؛ واقتصاد مخنوق يعتمد بشكل كبير على المعونة؛ وشبكات من الطرق والمرافق منفصل بعضها عن بعض؛ وأحياء فقيرة معزولة مُسيّجة لا نظير لها في العالم الحديث؛ وبيئة تتسم بالإكراه؛ وعنف تزداد حدته للمحافظة على الاحتلال؛ والحرمان من الحق في تقرير المصير؛ والتفاوت الشديد في الحصول على حقوق الملكية والحقوق الاجتماعية والصحية وحقوق العمالة. وكل ذلك يستند بالكامل إلى اعتباري الجنسية والانتماء العرقي⁽³⁸⁾. وهذه الظواهر هي كلها مما لا ينبغي أن يخطر على البال في القرن الحادي والعشرين.

28 - وأكد فقهاء القانون، بمن فيهم أكاديميون إسرائيليون، أنه بموجب القانون الدولي: (أ) يجب أن يكون الاحتلال قصير الأجل ومؤقتاً؛ (ب) وأن يتم بنية حسنة ويخدم المصالح الفضلى للسكان الخاضعين له؛ (ج) ولا يحق للسلطة القائمة بالاحتلال على الإطلاق أن توطن أيّاً من سكانها المدنيين في الأرض المحتلة أو أن تضم أي جزء منها؛ (د) ويجب إعادة الأرض بالكامل إلى سيادة الشعب الخاضع للاحتلال في أقرب وقت ممكن⁽³⁹⁾. وقد انتهكت إسرائيل منذ أمد بعيد جميع هذه المبادئ الأساسية، حيث تجاوز احتلالها الخط الأحمر ليدخل في نطاق عدم المشروعية بموجب القانون الدولي (انظر A/72/556)⁽⁴⁰⁾.

29 - ومع ذلك، فمن المحير أن المجتمع الدولي لا يبدي أي إرادة للاعتراض بصورة مجدية على التغييرات الكبرى التي تحدثها إسرائيل على أرض الواقع، ناهيك عن التدخل بحزم لعكس مسارها. وهذا فشل سياسي من الدرجة الأولى. وهذا المجتمع الدولي نفسه هو الذي وضع - من خلال الأجهزة السياسية والقانونية الرئيسية للأمم المتحدة - الإطار المفصل والمقبول على نطاق واسع القائم على الحقوق للإشراف على الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين وحسمه⁽⁴¹⁾. وبناء على ذلك، يجب إنهاء الاحتلال الإسرائيلي الذي طال أمده بشكل كامل⁽⁴²⁾. ويحق للفلسطينيين والإسرائيليين على حد سواء أن يعيشوا في سلام وأمن وأن يتمتعوا بالحق في تقرير المصير، بما في ذلك أن يكون لهما دولتان آمنتان ذاتا سيادة وقدرة على البقاء، داخل

(38) انظر التقارير الأخيرة لمؤسسات الحق، وبشليم، وهيومن رايتس ووتش، ومنظمة العفو الدولية واتحاد حماية الضفة الغربية.

(39) Orna Ben-Naftali, Michael Sfard and Hedi Viterbo, *The ABC of the OPT: A Legal Lexicon of the Israeli Control over the Occupied Palestinian Territory* (Cambridge, United Kingdom, Cambridge University Press, 2018); and Aeyal Gross, *The Writing on the Wall: Rethinking the International Law of Occupation* (Cambridge, United Kingdom, Cambridge University Press, 2017).

(40) انظر أيضاً: Ardi Imseis, "Negotiating the illegal: on the United Nations and the illegal occupation of Palestine, 1967-2020", *European Journal of International Law*, vol. 31, No. 3 (August 2020).

(41) صرح كوفي عنان في عام 2002 أنه: "لا يوجد صراع في العالم اليوم حله واضح جداً، ومتفق عليه على نطاق واسع، وضروري جداً للسلام العالمي مثل الصراع الإسرائيلي الفلسطيني". انظر أخبار الأمم المتحدة: "At Arab summit, Annan urges Sharon, Arafat to lead their peoples 'back from brink'", 27 March 2002.

(42) قرار مجلس الأمن 476 (1980) ("يُعيد تأكيد الضرورة الملحة لإنهاء الاحتلال المطول للأراضي العربية التي تحتلها إسرائيل منذ عام 1967، بما في ذلك القدس").

حدود فلسطين في عهد الانتداب، على أساس حدود عام 1967⁽⁴³⁾. وضم الأراضي المحتلة هو إجراء غير قانوني⁽⁴⁴⁾. وجميع المستوطنات الإسرائيلية التي يزيد عددها على 280 مستوطنة في القدس الشرقية والضفة الغربية تشكل انتهاكا صارخا للقانون الدولي⁽⁴⁵⁾. وقد ضمت إسرائيل القدس الشرقية بصورة غير قانونية وهي لا تزال أرضا محتلة⁽⁴⁶⁾. ويحق للاجئين الفلسطينيين من حربي 1948 و 1967 اختيار العودة إلى وطنهم⁽⁴⁷⁾. وغزة هي جزء لا يتجزأ من فلسطين، وهي لا تزال محتلة، والحصار الإسرائيلي هو شكل محظور من أشكال العقاب الجماعي⁽⁴⁸⁾. ويعني واجب المساءلة السياسي والقانوني أن المجتمع الدولي يتحمل مسؤولية مواجهة الانتهاكات الخطيرة للقانون الدولي ولحقوق الإنسان وقمعها⁽⁴⁹⁾، ولديه الكثير من السلطات السياسية والقانونية في هذا الصدد لمعاقبة المنتهكين إلى أن يمتثلوا لالتزاماتهم⁽⁵⁰⁾.

30 - والإصرار على اتخاذ القانون الدولي والإطار القائم على الحقوق أساسا للإشراف على الاحتلال الإسرائيلي وإنهائه، وإيجاد حل عادل ودائم للفلسطينيين والإسرائيليين على حد سواء، ليس هروبا من الواقع ولا هو بالعائق الذي يتعذر معه الانخراط الفعلي في العمل الدبلوماسي. بل هو إطار يرسم الحدود السياسية الواضحة للسلوك المسموح به وغير المسموح به، التي تلتزم باتباعها جميع الدول والأطراف الدولية الفاعلة - الكبيرة والصغيرة، القوية والضعيفة، الديمقراطية والسلطوية - من خلال تصديقها على المعاهدات والاتفاقيات والعهود الحديثة، ومن خلال عضويتها في الأمم المتحدة⁽⁵¹⁾. والانصياع للقانون الدولي ليس واجبا على الجهات الفاعلة الدولية فحسب، بل هو في الواقع ممارسة واسعة الانتشار بين الدول، تتجلى آثارها في تدفق الاستثمار والتجارة الدوليين، واحترام الحدود والسيادة، وانتشار المؤسسات الدولية التي ترصد الامتثال وتعزز التعاون، وتنظيم المظاهر العادية للحياة اليومية مثل السفر، والبريد وحقوق الحضانة والتكنولوجيا⁽⁵²⁾.

31 - وفيما يتعلق باحتلال فلسطين، فإن المجتمع الدولي لديه مزايا واضحة في مطالبة إسرائيل بالامتثال للالتزامات القانونية الدولية، وهي كما يلي:

(43) قرار مجلس الأمن 1850 (2008).

(44) قرار مجلس الأمن 2334 (2016).

(45) المرجع نفسه.

(46) المرجع نفسه.

(47) قرار الجمعية العامة 92/73 و 93/73.

(48) قرار مجلس الأمن 1860 (2009). انظر أيضا الملاحظات التي أدلى بها بان كي مون، الأمين العام للأمم المتحدة، في لقاء صحفي، 28 حزيران/يونيه 2016.

(49) انظر قرار الجمعية العامة 83/56، المرفق (مسؤولية الدول عن الأفعال غير المشروعة دوليا، المادتان 40 و 41). انظر أيضا: James Crawford, *State Responsibility: The General Part* (Cambridge, United Kingdom, Cambridge University Press, 2013).

(50) Jeremy Matam Farrall, *United Nations Sanctions and the Rule of Law* (Cambridge, United Kingdom, Cambridge University Press, 2009); and International Committee of the Red Cross, "Geneva Conventions of 1949 and Additional Protocols and their Commentaries", Customary IHL database, available at <https://ihl-databases.icrc.org/applic/ihl/ihl.nsf/vwTreaties1949.xsp>

(51) Zaha Hassan and others, "Breaking the Israel-Palestine status quo", 2021

(52) Harold Hongju Koh, "Why do nations obey international law?", *Yale Law Journal*, vol. 106, (1997) No. 8.

(أ) أولاً، من شأن ذلك أن يؤدي إلى القضاء على بعض من مظاهر التفاوت الهائل في القوة بين إسرائيل والفلسطينيين التي ابتليت بها عملية السلام برمتها، وبالتالي يجعل تحقيق اتفاق دائم ومنصف أكثر احتمالاً⁽⁵³⁾؛

(ب) ثانياً، سوف يوفر ذلك قواعد أساسية محددة جيداً بشأن ما هو قابل للتفاوض المشروع (من قبيل التجارة والأمن وهجرة اليد العاملة والتعديلات المنصرفة على خطوط عام 1967) وما هو غير قابل للتفاوض (من قبيل الاحتفاظ بالمستوطنات، واستمرار الضم وإساءة استخدام السيادة)، وفقاً للمبدأ القانوني القديم العهد الذي ينص على أن الفعل غير القانوني لا ينشئ حقاً (ex turpi causa non oritur actio)⁽⁵⁴⁾.

(ج) ثالثاً، من شأن ذلك أن يعزز فرص التوصل لاتفاق دائم بشأن إنهاء الاحتلال وإحلال السلام بشكل نهائي، نظراً لأن النظام الدولي القائم على القواعد سيوفر آليات لإمكانية التنبؤ وتحقيق المساواة في معالجة أي صعوبات لاحقة.

(د) رابعاً، سيعطي ذلك إشارة واضحة إلى كل محتل غاشم في المستقبل بأن المجتمع الدولي لن يقبل وجود مناطق لا يسري عليها قانون حقوق الإنسان والقانون الإنساني والقانون الجنائي. ففي العالم الحديث، لا يمكن التعامل مع القانون الدولي انتقائياً، بحيث يكون هنالك خيار في تقرير الأحكام التي تُمتثل والأحكام التي يضرب بها عرض الحائط.

32 - وللأسف، فقد أدى تسامح المجتمع الدولي الملحوظ مع ظاهرة الاستثناء الإسرائيلي في إدارة إسرائيل للاحتلال إلى تمكين "السياسة الواقعية" من أن تُغَيَّب الحقوق، وأن تحل القوة محل العدالة، وأن يقوض الإفلات من العقاب دعائم المساءلة. وكان هذا هو الخيط الواضح الممتد طوال عملية السلام "مدريد - أوسلو" التي بدأت في عام 1991. فقد تمكنت إسرائيل، دون مقاومة تذكر من الجهات الفاعلة الدولية الرئيسية، من الإصرار بنجاح على أن تجري المفاوضات مع الفلسطينيين خارج إطار القانون الدولي المنطبق والتوافق الدولي الغالب⁽⁵⁵⁾، على الرغم من مقتضيات النظام الدولي القائم على القواعد. وقد مكن ذلك إسرائيل من الإصرار على موقف تفاوضي متصلب بغاية تحقيق هدفها النهائي المتمثل في إضفاء الطابع الرسمي على مطالبها المتعلقة بالقدس الشرقية ومعظم مستوطناتها في الضفة الغربية، إن لم يكن كلها، مع قبول وجود دولة شكلية للفلسطينيين لا أرض لها ولا سيادة بالمعنى الملموس⁽⁵⁶⁾. وبالنسبة للمجتمع الدولي، فإن هذا الوضع قد أوجد مفارقة مقلقة: فهذه المنطقة هي أكثر مناطق النزاعات في العالم من حيث تواتر وتفاصيل ما أعلنته الأمم المتحدة بشأن إطار حل النزاعات فيها، غير أن هذا الإطار نادراً ما استرشدت به مختلف مبادرات السلام ذات الصلة بعملية أوسلو - بما في ذلك إعلان المبادئ بشأن ترتيبات الحكم الذاتي المؤقت لعام 1993، واتفاق أوسلو الثاني لعام 1995، ومفاوضات كامب ديفيد لعام 2000، ومعايير كلينتون

Susan Akram and others, eds., *International Law and the Israeli-Palestinian Conflict: A Rights-Based Approach to Middle East Peace* (London, Routledge, 2011) (53)

Rights cannot arise from illegal acts (54)

Khaled Elgindy, *Blind Spot: America and the Palestinians from Balfour to Trump* (Washington, D.C., Brookings Institution, 2019) (55)

Seth Anziska, *Preventing Palestine: A Political History from Camp David to Oslo* (Princeton, New Jersey, Princeton University Press, 2018); and Jeremy Sharon, "Netanyahu calls for Palestinian 'state-minus'", *The Jerusalem Post*, 24 October 2018 (56)

لعام 2001، ومبادئ اللجنة الرباعية لعام 2003، وصيغة أنابوليس لعام 2007، ومبادرة كيري للفترة 2013-2014، وخطة ترامب للسلام من أجل الازدهار لعام 2020 - التي انهارت واحدة تلو الأخرى في غياب أي دعائم قانونية قوية وإرادة سياسية لدعم اتخاذ قرار قائم على الحقوق.

33 - وكان ثمن عدم إصرار المجتمع الدولي على إطاره القائم على الحقوق وإنفاذ قراراته العديدة هو تبخر الاحتمالات المتبقية لحل حقيقي قائم على وجود دولتين. وبدلاً من هذا الحل، فقد نشأ ما أقر الاتحاد الأوروبي بأنه واقع دولة واحدة قائمة على عدم المساواة في الحقوق⁽⁵⁷⁾، وما أعلنت هيئات حقوق الإنسان الإقليمية والدولية أنه نظام للفصل العنصري⁽⁵⁸⁾. وقد حذر مجلس الأمن في عام 2016 من التهديد الخطير المحقق بإمكانية تحقيق حل الدولتين على أساس حدود 1967 بسبب أنشطة الاستيطان الإسرائيلية⁽⁵⁹⁾. وصرح الأمين العام السابق بان كي مون في حزيران/يونيه 2021 بأن: "إسرائيل اتبعت سياسة ضم تدريجي بحكم الأمر الواقع في الأراضي التي تحتلها منذ عام 1967، لدرجة أن احتمال حل الدولتين قد تلاشى تقريباً"⁽⁶⁰⁾. ولم تستطع الخطوط المتواضعة الدنيا التي رسمها المجتمع الدولي لإسرائيل - الامتناع عن ضم المزيد من الأراضي بحكم القانون، وعن إقامة مستوطنات جديدة، وعن تدمير المجتمعات المحلية الفلسطينية - أن تحدث أي تأثير يذكر في إبطاء نمو سكانها الذين يقطنون في المستوطنات أو توسع بنيتها التحتية للنقل والمرافق التي تربط بين المستوطنات، أو إغلاقها المحكم لغزة، أو ما يصدر بانتظام عن الكثيرين في قيادتها السياسية من إعلانات بأن القدس الشرقية والضفة الغربية ملك شرعي لإسرائيل ولن تتخلى عنهما أبداً. وقد أصبحت الإعلانات الطقوسية التي تصدر عن الجهات الفاعلة الدولية الكبرى لتؤكد استمرار التزامها بحل الدولتين بمثابة تمثيلية دبلوماسية وغطاء للعجز وليس إعلاناً عن العزم على القيام بشيء، وذلك يحدث وكل واحد يرى بأم عينه الواقع الدينامي الذي يعمل في الميدان.

34 - وكانت الاتجاهات السياسية خلال صيف عام 2021 محبطة، وإن لم تكن مفاجئة. ففي أيلول/سبتمبر، أعلن رئيس الوزراء الإسرائيلي الجديد نفتالي بينيت صراحة أنه يعارض إقامة دولة فلسطينية⁽⁶¹⁾. وقال وزير الدفاع الإسرائيلي بيني غانتس إن مفاوضات السلام مستحيلة بسبب معارضة السلطة الفلسطينية للمستوطنات الإسرائيلية في القدس الشرقية والضفة الغربية، وقال: "نحن لن نهدم المستوطنات"⁽⁶²⁾.

(57) Barak Ravid, "EU foreign policy chief: Israel's land-grab law entrenches one-State reality of unequal rights", *Haaretz*, 7 February 2017.

(58) Human Rights Watch, *A Threshold Crossed: Israeli Authorities and the Crimes of Apartheid and Persecution* (2021); Susan Power, "The legal architecture of apartheid", *Al-Haq*, 12 April 2021; and B'Tselem, "A regime of Jewish supremacy from the Jordan River to the Mediterranean Sea: this is apartheid", January 2021.

(59) قرار مجلس الأمن 2334 (2016).

(60) بان كي مون، "على الولايات المتحدة أن تدعم اتباع نهج جديد في معالجة الصراع الإسرائيلي الفلسطيني"، صحيفة *فاينانشال تايمز*، 29 حزيران/يونيه 2021. Ban Ki-Moon, "US should back a new approach to the Israeli-Palestinian conflict", *The Financial Times*, 29 June 2021.

(61) قال "أنا أعارض قيام دولة فلسطينية. وأعتقد أنه سيكون خطأ فادحاً تكرار الوضع الرهيب الموجود في غزة في يهودا والسامرة". انظر: Tovah Lazaroff, "Palestinian statehood would be a 'terrible mistake' - Bennett", *The Jerusalem Post*, 15 September 2021.

(62) Neri Zilber, "Israel can live with a new Iran nuclear deal, Defense Minister says", *Foreign Policy*, 14 September 2021.

وقال وزير الخارجية الإسرائيلي الجديد يائير لابيد خلال اجتماع لوزراء خارجية الاتحاد الأوروبي في تموز/يوليه الماضي إنه لا يوجد أي احتمال حالياً لعملية سلام⁽⁶³⁾. ولم يكن هناك رد فعل دولي حازم في مقابل أي من ذلك⁽⁶⁴⁾. بل إن تركيز الحكومة الجديدة ينصب، بمباركة فيما من جهات فاعلة دولية كبرى⁽⁶⁵⁾، على "تقليص النزاع"⁽⁶⁶⁾ وإزالة بعض العوامل الحالية التي تزجج الفلسطينيين، من قبيل السماح ببناء عدد متواضع من المنازل الفلسطينية في المنطقة جيم، وزيادة عدد الفلسطينيين المسموح لهم بالعمل في إسرائيل، وإنشاء شبكات هواتف محمولة أكثر تقدماً⁽⁶⁷⁾. ولا ينظر القادة السياسيون الإسرائيليون إلى هذا السلام الاقتصادي كطريق يفضي إلى إقامة دولة فلسطينية حقيقية⁽⁶⁸⁾، وإنما كبديل من أجل الحفاظ على الوضع الراهن⁽⁶⁹⁾. وقد أشار مايراف زونزين من الفريق الدولي المعني بالآزمات إلى أنه: "لا يمكن أن يكون هناك سلام اقتصادي أو استقرار في ظل الاحتلال، لأن الاحتلال يعطي الأولوية للمصالح والموارد والنزعة التوسعية الإسرائيلية قبل كل شيء آخر"⁽⁷⁰⁾.

35 - ويركز هذا التقرير على فعالية أربع من الجهات الفاعلة الدولية المؤثرة المشاركة في عملية السلام في الشرق الأوسط وفي الإشراف على الاحتلال الإسرائيلي. والغرض من التركيز على الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والبنك الدولي واللجنة الرباعية هو تقييم ما إذا كانت هذه الجهات تسعى دأباً أو تؤخر فعلاً، تحقيق الهدف المعلن للمجتمع الدولي ألا وهو إنهاء الاحتلال، وتمكين الفلسطينيين من تقرير المصير وإحلال السلام والأمن وتحقيق مستقبل مزدهر ومشارك لكل من الإسرائيليين والفلسطينيين.

36 - ومن أجل تقييم فعالية هذه الجهات، يقترح المقرر الخاص خمسة معايير أساسية لقياس دورها. ومن المهم التشديد على هذه المعايير، لأنها تدخل في صميم العلاقة غير المتكافئة بين إسرائيل وفلسطين.

Jonathan Lis, "Israel's Lapid to EU's top diplomats: two-state solution is unfeasible", *Haaretz*, (63) 12 July 2021.

Anshel Pfeffer, "Israel's Prime Minister now pretends the Palestinians don't exist. It's a brilliant move", *Haaretz*, 30 September 2021 (في الأشهر الثلاثة والنصف الماضية منذ توليه منصب رئيس الوزراء، لاحظت بينيت مدى ندرة ما ظهرت القضية الفلسطينية في محادثاته مع القادة الأجانب وكيف بدوا غير متحمسين عندما طرحوها).

(65) قال رئيس الولايات المتحدة جو بايدن في ملاحظاته أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها السابعة والستين التي أدلى بها في 21 أيلول/سبتمبر 2021 إنه لا يزال يؤمن بحل الدولتين، ولكن "نحن بعيدون كل البعد عن هذا الهدف في الوقت الراهن".

Patrick Kingsley, "'Shrinking the conflict': what does Israel's new mantra really mean?", *The New York Times*, 30 September 2021.

Adam Rasgon, "In reversal, Israel's new government engages with Palestinian authority", *The New York Times*, 25 September 2021.

(68) بعد أن أعرب رئيس الوزراء بينيت عن معارضته لقيام دولة فلسطينية، أضاف: "إن نظرتي للموضوع تتمحور حول العمل التجاري. فإذا قمنا بإنشاء المزيد من الأعمال التجارية، وتعزيز الاقتصاد وتحسين الظروف المعيشية للجميع في يهودا والسامرة، فسيكون ذلك أفضل". انظر: "Palestinian statehood would be a 'terrible mistake' – Bennett", *Lazaroff*.

(69) في تقريرها عن هذا النهج الجديد الذي تتبناه الحكومة الإسرائيلية، أشارت صحيفة *نيويورك تايمز* إلى أنه: "Even as the Israeli government takes steps to improve the Palestinian economy and security, it has pledged to continue expanding settlements in the West Bank. It has also continued to demolish Palestinian homes built without permits in areas where permits are rarely issued, and to use a heavy hand against Palestinians at protests and clashes." *Rasgon*, "In reversal".

(70) Kingsley, "'Shrinking the conflict'".

وأي جهود يبذلها المجتمع الدولي، جماعيا أو فرديا، لإنشاء إطار للإشراف على الاحتلال وإنهائه لا يضع هذه المعايير في صميم مساعيه أو في منزلة قريبة من الصميم، سيكون مصيرها بالتأكيد تقريبا أن تتحطم على صخرة الواقع في الشرق الأوسط:

(أ) **نظرا لأن بين إسرائيل والفلسطينيين تفاوتات هائلة في القوة، فلا غنى عن التدخل الدولي الفعلي** - فمن الناحية العسكرية، تمتلك إسرائيل أقوى القوات المسلحة في المنطقة. ومن الناحية الاقتصادية، يضاهي نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في إسرائيل المستوى الأوروبي وهو يفوق نصيب الفلسطينيين بـ 12 ضعفا. ومن الناحية الدبلوماسية، تعتمد إسرائيل على الدعم الدائم المقدم من الجهات الفاعلة الدولية الرئيسية. وعلى الصعيد الإقليمي، تتمتع إسرائيل بحرية عسكرية كاملة في العمل بين البحر الأبيض المتوسط ونهر الأردن. وعلى الصعيد الديموغرافي فقط، يتمتع الفلسطينيون بميزة: فهم يشكلون الآن أغلبية طفيفة من السكان بين البحر الأبيض المتوسط ونهر الأردن. وبدون اتخاذ تدابير مساءلة دولية فعلية وحاسمة لمواجهة إساءة استخدام هذه القوة الساحقة، ستستمر المزايا الهائلة التي تتمتع بها إسرائيل في إملاء ما يحدث في أرض الواقع وعلى أي طاولة من طاولات المفاوضات؛

(ب) **يجب أن يستخدم إطار إنهاء الاحتلال بالكامل نهجا قائما على الحقوق، يركز على القانون الدولي وحقوق الإنسان** - وقواعد اللعبة لعملية السلام في الماضي - التي تستند إلى "السياسة الواقعية" فيما يتعلق بـ "الحقائق الإسرائيلية على أرض الواقع" والضعف الفلسطيني وغياب القانون - لم تؤد إلا إلى تكرار الانتهاء إلى طرق دبلوماسية مسدودة، مع تمكين استمرار أنماط انتهاكات حقوق الإنسان وتواصل الاحتلال الدائم بلا عوائق إلى حد كبير⁽⁷¹⁾. ولا يؤدي تجاهل الإطار الدولي القائم بشأن الاحتلال والحقوق إلا إلى تسريع هذا المسار نحو الأسوأ⁽⁷²⁾. إن اتباع نهج قائم على الحقوق هو السبيل الوحيد إلى تفعيل الأدوات الكثيرة المتعلقة بالمساءلة ونصوص القانون الدولي التي تحظى بالفعل بتأييد واسع النطاق، بما في ذلك قانون حقوق الإنسان والقانون الإنساني، لإنهاء الإفلات من العقاب وتعزيز مصالح الفلسطينيين والإسرائيليين على حد سواء؛

(ج) **يجب أن يكون الهدف المنشود هو أعمال حق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم.** فإسرائيل موجودة بالفعل، ومنذ عام 1948 - والعنصر المفقود الذي هو مفتاح تحقيق السلام الدائم ظل دائما مرتبطا بحرمان الفلسطينيين من حقهم في تقرير المصير⁽⁷³⁾. ولكن ضم إسرائيل الفعلي وبحكم القانون للأراضي التي احتلتها، وذلك أساسا من خلال توسيع مستوطناتها بلا أدنى هوادة، قد أضعف أي ممارسة مجدية لتقرير المصير فيما تبقى من الأرض الفلسطينية. وتقرير المصير هو أمر في صميم حقوق الإنسان في العصر الحديث، وهو شرط لا غنى عنه من أجل تحقيق سلام عادل ونهائي. ويجب أن تستند عملية تقرير الفلسطينيين لمصيرهم إلى حدود عام 1967 وتحقيق السيادة الحقيقية، إن كان الحل الحقيقي القائم

(71) "Editorial: Israel's final warning from the ICC", *Ha'aretz*, 22 December 2019. ("Even harder to understand is the claim that the issue of the Israeli-Palestinian conflict must be left for dialogue and negotiations and the legal process will only harm it, while it is clear to all that there is no such process on the table because the Israeli government is not interested in it.")

(72) Dimitris Bouris and Nathan J. Brown, "The Middle East Quartet's quest for relevance", *Carnegie Europe*, 20 July 2016.

(73) قرار الجمعية العامة 172/75.

على وجود دولتين ما زال ممكنا. فإن لم يكن، فيجب أن يتركز تقرير المصير على المساواة في الحقوق الفردية والجماعية لجميع من يعيشون بين البحر الأبيض المتوسط ونهر الأردن؛

(د) إن إسرائيل دولة محتلة سيئة النية - فهذا هو الاستنتاج الذي لا مفر منه من واقع سلوك إسرائيل في احتلالها للأرض الفلسطينية الذي دام منذ 54 عاما. وعدم امتثال إسرائيل لمئات من قرارات الأمم المتحدة الصادرة عن مجلس الأمن والجمعية العامة ومجلس حقوق الإنسان بشأن الاحتلال ورفضها تطبيق اتفاقية جنيف الرابعة ليس اختلافا نزيها في السياسات مع العالم، بل هو استعراض مستمر للتحدي يهدف إلى الحفاظ على ثمار غزوها. وافترض أن إسرائيل دولة محتلة مسؤولة، لا تلتطخ نواياها سوى سياسة منحرفة ومؤسفة تجاه الفلسطينيين، يعني الانغماس في التفكير الخرافي الذي أدى إلى الإخفاقات الدبلوماسية السابقة.

(هـ) يجب العمل المدروس على التعجيل بإنهاء الاحتلال - فالقانون الدولي ينص على أن تكون حالات الاحتلال مؤقتة، وأن تستمر فقط للفترة الزمنية الضرورية لكي تعيد السلطة القائمة بالاحتلال إقامة مؤسسات الدولة والمؤسسات الاجتماعية والحياة المدنية في الأرض المحتلة، ثم تعيد الأرض إلى أصحابها الذين انتزعت منهم السيادة (الشعب الخاضع للاحتلال)⁽⁷⁴⁾. والحكم الأجنبي في القرن الحادي والعشرين لا يمكن تبريره إلا في ظروف استثنائية تخضع لشروط مشددة. فالقانون الدولي الحديث والقواعد الدولية الفعالة لتسيير شؤون الدول لا يتغاضيان عن استمرار الظلم لأجل غير مسمى، ولا سيما مع وجود احتلال جشع فقد منذ زمن طويل قيود المشروعية التي تحكمه.

باء - الجهات الفاعلة الدولية الأربع

الولايات المتحدة الأمريكية

37 - أدت الولايات المتحدة دورا عظيم الأهمية في عملية السلام في الشرق الأوسط على مدى السنوات الخمسين الماضية، حيث قادت كل مبادرة سلام دولية هامة تقريبا، وقدمت في الوقت نفسه كميات هائلة من المساعدات العسكرية المتطورة لإسرائيل، وتصرفت كراعية دبلوماسية لهذا البلد في أروقة الأمم المتحدة وغيرها من المنتديات الدولية. وهذا الدور المزدوج الذي تضطلع به الولايات المتحدة في عملية السلام هو سبب رئيسي في بقاء الاحتلال الإسرائيلي على حاله وفشل المساعي الرامية إلى تمكين الفلسطينيين من تقرير مصيرهم. وتحدث كوفي عنان عن "الاستحواذ غير السليم" على عملية السلام من جانب الولايات المتحدة و "امتناعها عن إشراك الآخرين فيها بطريقة مجدية"⁽⁷⁵⁾. وقد أعرب بان كي مون عن أسفه "للغطاء السياسي الذي وفرته حكومات الولايات المتحدة المتعاقبة لإسرائيل"، والذي "يشكل جزئيا سبب انعدام المساءلة"⁽⁷⁶⁾. والدور الذي تضطلع به الولايات المتحدة في الدفاع عن إسرائيل يشكل، من نواح عديدة، إذنا باستمرار الاحتلال الإسرائيلي، مع ما ينجم عنه من تشويه لسمعة الولايات المتحدة حول العالم. وللاختصاص بالولايات المتحدة السابق باراك أوباما، في مذكراته، أن تستر الولايات المتحدة على الانتهاكات الإسرائيلية

(74) قرار مجلس الأمن 1483 (2003) الذي رحب بالتزام السلطات القائمة باحتلال العراق بإعادة السيادة إلى شعب العراق "في أقرب وقت ممكن" وأن تقوم بذلك "على وجه السرعة". وانظر أيضا قرار الجمعية العامة 172/75 ("وإذ تشدد على الحاجة الملحة إلى إنهاء الاحتلال الإسرائيلي دون تأخير").

(75) Annan, *Interventions*, p. 290.

(76) Ban, "US should back a new approach".

للقانون الدولي "يضع دبلوماسيينا في موقف محرج حيث يضطرون إلى الدفاع عن إسرائيل على الأعمال التي نعارضها نحن أنفسنا"⁽⁷⁷⁾.

38 - وفي أيار/مايو 2021، تصاعدت التوترات في القدس بسبب محاولات مستوطنين إسرائيليين طرد فلسطينيين من منازلهم، مما أدى بحماس إلى إطلاق صواريخ على أهداف مدنية إسرائيلية ورد عسكري مفرط من جانب إسرائيل، بلغ ذروته في أعمال عنف شديد استمرت 11 يوما أدت إلى وقوع خسائر فادحة في صفوف المدنيين وتدمير ممتلكات في غزة. ومن دواعي الإحباط أن الدور الدبلوماسي الذي اضطلعت به الولايات المتحدة خلال أعمال العنف هذه كان هو دورها المألوف، إذ إنها قامت في مجلس الأمن بالاعتراض على التوالي على مشروع قرار يسعى إلى وقف إطلاق النار وإصدار بيان صحفي للمجلس، بحجة أن ذلك لن يؤدي إلا إلى إغضاب إسرائيل⁽⁷⁸⁾. وقد أتاحت هذه الحماية لإسرائيل مواصلة هجومها على غزة إلى أن تحقق معظم أهدافها العسكرية، وذلك على الرغم من المساعي الدبلوماسية ومطالب الرأي العام بإنهاء العنف في وقت أبكر بكثير. ومنذ بدء الاحتلال الإسرائيلي في حزيران/يونيه 1967، سمحت الولايات المتحدة لمجلس الأمن بانتظام باعتماد قرارات تنتقد إسرائيل - 77 قرارا في المجلد - لكنها هددت أيضا باستخدام حق النقض لإحباط قدرة المجلس، وهو أقوى منتدى سياسي دولي، على إنفاذ أي من هذه القرارات. وبالإضافة إلى ذلك، استخدمت حق النقض ضد 32 قرارا تنتقد إسرائيل منذ عام 1973.

39 - لقد أقامت الولايات المتحدة علاقة عسكرية استثنائية مع إسرائيل، حيث لا يوجد ما يضاهي مساعداتها السنوية في أي علاقة ثنائية أخرى في العالم. فمنذ أوائل الخمسينات، قدمت أكثر من 100 بليون دولار من المساعدات العسكرية (إلى جانب 35 بليون دولار من المعونة الاقتصادية)⁽⁷⁹⁾. وقد مكنت مساعداتها العسكرية القوات المسلحة الإسرائيلية من أن تصبح واحدا من أكثر الجيوش تطورا من الناحية التكنولوجية في العالم. وأتاحت المساعدات الأمريكية لإسرائيل أيضا إنشاء صناعة دفاعية محلية كبرى، مكنتها من أن تصبح واحدا من أكبر مصدري تكنولوجيا الأسلحة والأمن السيبراني في العالم. وفي الواقع، لاحظ مراقبون أن براعة إسرائيل كمصدر رئيسي للأسلحة وتكنولوجيا الأمن السيبراني ترجع في جزء كبير منها إلى تجاربها في مجالي الأسلحة والأمن بصفتها دولة محتلة متمرسة في التحكم في حياة خمسة ملايين فلسطيني⁽⁸⁰⁾. وتقدم هذه المساعدة العسكرية الأمريكية، على الرغم من أن قوانين الكونغرس التي تحكم صادرات الأسلحة من الولايات المتحدة تنص على أنه لا يمكن للبلدان المتلقية أن ترتكب أنماطا متسقة من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان⁽⁸¹⁾. وأظهر استطلاع حديث للرأي العام الأمريكي أن أغلبية

(77) Barack Obama, *A Promised Land* (New York, Crown, 2020), p. 627.

(78) International Crisis Group, *Beyond Business as Usual in Israel-Palestine*, Middle East report No. 225 (Brussels, 2021).

(79) Congressional Research Service, United States, "US foreign aid to Israel", November 2020.

(80) Matt Kennard, "The cruel experiments of Israel's arms industry", Pulitzer Center, 28 December 2016.

(81) Josh Ruebner, Salih Booker and Zaha Hassan, "Bringing assistance to Israel in line with rights and U.S. laws", Carnegie Endowment for International Peace, 12 May 2021.

ضئيلة (نسبة 50 في المائة مؤيدة مقابل 45 في المائة معارضة) تفصل تقييد المساعدات العسكرية لإسرائيل لمنع استخدامها في العمليات العسكرية ضد الفلسطينيين⁽⁸²⁾.

40 - نظرا للعلاقة الفريدة في نوعها التي تجمع بين القوة العظمى الوحيدة في العالم وقوة إقليمية صغيرة، فقد يتساءل المرء، مع البروفيسور شـبلي تـيلـهـانـي في جامعة ميريلاند: "إذا لم يتمكن رئيس أمريكي من الاستفادة من هذا الدعم الاستثنائي وغير المسبوق في تعزيز القيم الأمريكية الأساسية، فما هو الأمل في النجاح في أي مجال آخر؟"⁽⁸³⁾. لقد أدت الولايات المتحدة دورا أساسيا في تشكيل القانون الدولي الحديث والنظام الدولي القائم على القواعد، ومع ذلك فقد لطخت ذلك الإنجاز باستبعاد تلك الأشياء باستمرار من عملية السلام الإسرائيلية الفلسطينية. وهي وإن كانت تؤيد بانتظام حل الدولتين، إلا أنها تصر أيضا على أنه يجب ألا تكون هناك عواقب للممارسات الإسرائيلية التي جعلت هذا الهدف مستحيلا. وهي تعلن أن حقوق الإنسان حجر زاوية في سياستها الخارجية، ولكنها لا تطبق هذا المقياس على السلوك الإسرائيلي. إن الواقع المثير للقلق في الأرض الفلسطينية المحتلة يتعارض مع كل ما تعلنه الولايات المتحدة أنها تدافع عنه، ومع ذلك فإن تماهياها الشديد مع الاحتلال الإسرائيلي يدل على خلاف ذلك.

الاتحاد الأوروبي

41 - في عام 1980، أصدرت الجماعة الأوروبية المؤلفة من تسعة أعضاء آنذاك إعلان البندقية المؤثر، الذي أيد حق الشعب الفلسطيني في ممارسة حقه في تقرير المصير ممارسة كاملة. وفي أوائل التسعينيات، كانت المفوضية الأوروبية مشاركا نشطا في عملية مدريد وأوسلو، معلنة أن السلام الدائم بين إسرائيل والفلسطينيين له أهمية حيوية بالنسبة لأوروبا. وطوال التسعينيات والعقد الأول من الألفية الثالثة، قدم الاتحاد الأوروبي دعما سياسيا واقتصاديا كبيرا لعملية السلام (بما في ذلك قدر مهم من التمويل للسلطة الفلسطينية)، وأصدر انتقادات حادة أحيانا للسلوك الإسرائيلي، وشجع منذ عام 1999 على إقامة دولة فلسطينية ديمقراطية وسلمية وقابلة للحياة. ومع ذلك، مع انضمام الاتحاد الأوروبي إلى المجموعة الرباعية ومشاركته في سياساتها المتعلقة بخارطة الطريق والانتخابات الفلسطينية لعام 2006، أصبحت سياساته وبياناته المتعلقة بالاحتلال أكثر حذرا، حتى مع استمرار مستويات تمويله الكبيرة⁽⁸⁴⁾.

42 - وعلى مدى العقد الماضي، هيمنت خمس سمات على نهج الاتحاد الأوروبي تجاه الاحتلال الإسرائيلي. أولا، لا يزال ممولا كبيرا للسلطة الفلسطينية ووكالة الأونروا وغيرهما من المنظمات الرئيسية التي تقدم خدمات بناء القدرات والخدمات الاجتماعية في الأرض المحتلة. ثانيا، حافظ الاتحاد الأوروبي على علاقات سياسية واقتصادية وثيقة مع إسرائيل، حتى مع ظهور نقاط توتر من حين لآخر. وإسرائيل عضو في العديد من اتفاقات التعاون العلمي والاقتصادي الهامة التي وضعها الاتحاد الأوروبي، والاتحاد الأوروبي هو أكبر شريك تجاري لها، والعديد من الأعضاء الرئيسيين في الاتحاد الأوروبي هم موردون رئيسيون للأسلحة إلى إسرائيل. ثالثا، وضع الاتحاد الأوروبي سياسة "قائمة على التفريق" فيما يتعلق

(82) Chicago Council on Global Affairs, "Americans split on military aid to Israel, say political status quo unacceptable", 25 August 2021.

(83) Shibley Telhami, "Biden's bungled response on the Israel-Palestinian conflict", *Boston Globe*, 19 May 2021.

(84) Anders Persson, *EU Diplomacy and the Israeli-Arab Conflict, 1967–2019* (Edinburgh University Press, 2020).

بالمستوطنات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة. وتتص هذه السياسة على أن اتفاقات الاتحاد الأوروبي مع إسرائيل لا تسري على الأراضي الواقعة وراء الخط الأخضر لعام 1967، في حين تُرك الأمر لفرادى الدول الأعضاء لتقرر كيفية تطبيق سياسة التفريق في علاقاتها الثنائية مع إسرائيل. رابعاً، تحدث الاتحاد الأوروبي، في السنوات الأخيرة، بصوت أقل وحدة وأكثر ليونة على نحو متزايد بشأن الاحتلال الإسرائيلي، حيث أقام بعض الدول الأعضاء من أوروبا الشرقية علاقات وثيقة مع إسرائيل، وأصبح التعبير عن موقف أوروبي مشترك بشأن الاحتلال أكثر صعوبة⁽⁸⁵⁾. وخلال أعمال العنف الإسرائيلية الأخيرة في غزة في أيار/مايو 2021، تصرف الاتحاد الأوروبي إلى حد كبير كمتفرج، ولم يتمكن من إصدار بيان مشترك لمجلس الاتحاد الأوروبي بسبب قاعدة الإجماع.

43 - وتتجسد السمة الخامسة والأهم لسياسة الاتحاد الأوروبي المعاصرة في نفوره من استخدام نفوذه الاقتصادي والسياسي الكبير لتكليف إسرائيل ثمناً باهظاً لعدم امتثالها لالتزاماتها الدولية وإنهاء الاحتلال بالكامل⁽⁸⁶⁾. ومما يحسب للاتحاد الأوروبي أن معارضته الدبلوماسية لخطط الضم بحكم القانون التي نفذتها إسرائيل في عام 2020 ساهمت بشكل كبير في صرف النظر عن مقترحات خطة "السلام من أجل الازدهار" التي طرحها رئيس الولايات المتحدة السابق دونالد ترامب. وكان ذلك إنجازاً دفاعياً هاماً، ولكنه لم يفعل شيئاً يذكر لتغيير تعاطف الاحتلال وواقع الضم بحكم الواقع. غير أن الاتحاد الأوروبي، فيما عدا ذلك، لا يميل كثيراً إلى المجازفة. ومن بين اتفاقات الاتحاد الأوروبي الرئيسية التي تشمل إسرائيل اتفاق الارتباط بين الاتحاد الأوروبي وإسرائيل لعام 1995، الذي يتضمن التزامات حقوق الإنسان واحترام "القيم المشتركة"، التي يخول انتهاكها للاتحاد الأوروبي الحق في تعليق الاتفاق، ولكنه لم يتخذ أي خطوات للقيام بذلك. والثغرة الأكثر وضوحاً في سياسة الاتحاد الأوروبي هي نهجها السلبي تجاه المستوطنات الإسرائيلية. فسياسة التفريق التي ينتهجها تفرض تكلفة صغيرة لا تمنع إسرائيل في تحملها، دون أي تغييرات ملحوظة في دوام الاحتلال أو نمو المستوطنات. والمستوطنات، التي تعتبر جريمة حرب مفترضة بموجب نظام روما الأساسي، هي نتاج سياسة الدولة الإسرائيلية، وليس هناك أمل في تفكيكها حتى تستهدف تدابير المساواة الأوروبية إسرائيل نفسها بشكل هادف (انظر: A/HRC/47/57).

44 - ويعوق سياسة الاتحاد الأوروبي تجاه الاحتلال في نهاية المطاف توجهان أساسيان مترابطان، وهما: التزامه تجاه عملية مدريد - أوسلو التي أصبحت في حكم الميت، وعدم رغبته في النأي بنفسه عن الولايات المتحدة، مهما كانت السياسة الأمريكية جزئية وغير فعالة. وأياً كان الوعد الأصلي لعملية مدريد - أوسلو، فإنها أصبحت غطاء لاستمرار الاحتلال وتجنب القرارات الصعبة. ويمكن للدبلوماسية الأوروبية، بقدر من الإبداع والشجاعة، أن تخلق نهجاً جديداً نوعياً لضمان تحقق السلام في الشرق الأوسط، على أساس الحقوق والقانون الدولي⁽⁸⁷⁾. ويتطلب القيام بذلك محاسبة التعنت الإسرائيلي والهيمنة الأمريكية حساباً

(85) Omar Dajani and Hugh Lovatt, *Rethinking Oslo: How Europe Can Promote Peace in Israel-Palestine* (London, European Council on Foreign Relations, 2017); and Hugh Lovatt and Mattia Toaldo, *EU Differentiation and Israeli Settlements* (London, European Council on Foreign Relations, 2015).

(86) Beth Oppenheim, "Can Europe overcome its paralysis on Israel and Palestine?", Centre for European Reform, February 2020.

(87) Hugh Lovatt, *The End of Oslo: A New European Strategy on Israel-Palestine* (London, European Council on Foreign Relations, 2020).

نزيرها. ولكن القيام بأي شيء أقل من ذلك من شأنه أن يستمر في توريث أوروبا في واحد من أعظم الإخفاقات الدبلوماسية في نصف القرن الماضي.

البنك الدولي

45 - لقد شارك البنك الدولي بشكل وثيق في تطوير السياسة الاقتصادية في فلسطين منذ فجر عملية مدريد - أوسلو. وفي عام 1993، نشر دراسة هامة من ستة مجلدات بعنوان "تنمية الأراضي المحتلة: استثمار في السلام" وضعت استراتيجية لإصلاح القدرات الاقتصادية والاجتماعية في الأرض الفلسطينية وإعادة تنظيمها وتعزيزها. وكان محور الاهتمام تقنيا، وهو: التركيز على بناء المؤسسات الفلسطينية، واستثمارات القطاع الخاص، والتخطيط الاقتصادي الأمثل، مع ترك قضايا الأمن والقانون الدولي وقضايا الوضع النهائي للساحة السياسية. ومن السمات المثيرة للقلق في هذا التقرير أن وصفه للاقتصاد الفلسطيني المتداعي في عام 1993، أي ارتفاع معدلات البطالة، وركود الدخل، واشتداد الفقر، وإرهاق المؤسسات والخدمات العامة، وزيادة الاعتماد على الاقتصاد الإسرائيلي، والتعرض للانتقام السياسي الإسرائيلي، والتفاوتات الاقتصادية الهائلة بين الإسرائيليين والفلسطينيين، ما زال وصفا دقيقا تماما اليوم حتى بعد 28 عاما من بناء المؤسسات على نطاق واسع وتقديم بلايين الدولارات من المساعدات.

46 - وفي السنوات التي مضت منذ عام 1993، أصدر البنك الدولي عشرات التقارير عن الاقتصاد الفلسطيني، وكثير منها عبارة عن مراجعات تقنية للغاية لقطاعات محددة، وبعضها يحتوي على ملاحظات فضفاضة على الطرق العديدة التي تعوق بها إسرائيل الاقتصاد الفلسطيني وتخنقه. ويقدم البنك الدولي، على وجه الخصوص، تقارير اقتصادية شاملة مرتين في السنة إلى لجنة الاتصال المخصصة لتنسيق المساعدات الدولية المقدمة إلى الفلسطينيين، وهي هيئة مؤلفة من دول ومؤسسات (بما في ذلك الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي) تنسق المساعدات الدولية للسلطة الفلسطينية، ويعمل البنك الدولي بمثابة أمانة لها.

47 - وتصور تقارير البنك الدولي، في أفضل حالاتها، الأنماط المعيقة للسيطرة الاقتصادية والاجتماعية التي تفرضها إسرائيل على الضفة الغربية وغزة، بما في ذلك الحواجز المشددة، والقيود المفروضة على حرية التنقل، وحجب الضرائب وعائدات التخليص الجمركي، ونمو المستوطنات، وحصار غزة، وتقييد المنتجات ذات الاستخدام المزدوج، والقيود المفروضة على الاتصالات السلكية واللاسلكية الفلسطينية⁽⁸⁸⁾. وإضافة إلى ذلك، ربط بعض هذه التقارير، وبخاصة التقارير الصادرة في خلال العقد الأول من الألفية الثالثة، تلك القيود العديدة بأنماط المعاناة الأوسع نطاقا التي يعيشها المجتمع الفلسطيني، بما في ذلك انخفاض معدلات الالتحاق بالمدارس، وانعدام الأمن الغذائي، وانتشار الاكتئاب بين أطفال المدارس، وتقنين التماسك الاجتماعي⁽⁸⁹⁾. وفي عام 2013، أصدر البنك الدولي أحد تقاريره الأكثر تأثيرا، بالتركيز على المنطقة جيم (61 في المائة من الضفة الغربية توجد تحت السيطرة الأمنية والمدنية الإسرائيلية بالكامل، حيث تقع جميع مستوطناتها). وفي هذا التقرير، فصل البنك الدولي بشكل مُقنع كيف أن إقصاء هذا المورد الأرضي الهام عن الفلسطينيين يشل اقتصاده، ويعرقل حرية الحركة الشخصية والتجارية، ويعرقل إمكانية التنمية المستقلة⁽⁹⁰⁾.

(88) انظر، على سبيل المثال، البنك الدولي، "نشرة الضفة الغربية وغزة" حزيران/يونيه 2008؛ والبنك الدولي، "تقرير الرصد الاقتصادي المقدم إلى لجنة الاتصال المخصصة"، 27 أيلول/سبتمبر 2018 و 2 حزيران/يونيه 2020.

(89) انظر، على سبيل المثال، البنك الدولي، "نشرة الضفة الغربية وغزة"، تشرين الثاني/نوفمبر 2004 وتشرين الثاني/نوفمبر 2007 وأذار/مارس 2008.

(90) World Bank, *Area C and the Future of the Palestinian Economy*, report No. AUS2922 (Washington, D.C., 2013).

48 - بيد أن النهج التكنوقراطي للبنك الدولي، حتى في أفضل حالاته، يغفل عن الحقيقة من فرط اهتمامه بالتفاصيل. فلا السمات العقابية للسيطرة الإسرائيلية الخائفة على الاقتصاد الفلسطيني هي نتيجة للسياسة الإسرائيلية المؤسفة، التي هي قابلة للتغيير على أساس توفير بيانات أكثر ثراء من الناحية التجريبية وتقديم توصيات أكثر شمولاً من البنك الدولي. ولا تعزى القدرات المؤسسية للفلسطينيين سيغير كثيراً من الواقع المشوه على الأرض. فهذه التقارير تركز على الأعراض المزعجة لاقتصاد ومجتمع مخنوقين باحتلال متحجر، وتتجاهل الداء الأكبر. إن هذا التشخيص الخاطئ في هذه الحالة السياسية اليائسة مثله في سوء العقابة مثل التشخيص الخاطئ في الطب. فمصطلح "احتلال" لا يظهر أبداً في أي من تقارير البنك الدولي. والأمر الأكثر إثارة للقلق هو أن تقارير البنك الدولي عن "الأراضي الفلسطينية" لا تشير إلا إلى الضفة الغربية وغزة؛ وعلى الرغم من أن الأمم المتحدة قد صنفت القدس الشرقية منذ أمد بعيد على أنها أرض محتلة ضمتها إسرائيل بصورة غير قانونية، فإنها لا تُدرج أبداً في تغطية البنك، لأن ذلك على ما يبدو سيطلب من البنك أن "يحكم مسبقاً على مركزها"، وهو موقف غير محايد⁽⁹¹⁾. ولا يعزو البنك الدولي سياسات إسرائيل وممارساتها تجاه الفلسطينيين إلى استراتيجية الضم الفعلي والسيطرة الدائمة على الأرض الفلسطينية، على الرغم من الأدلة الاقتصادية والسياسية الوفيرة.

49 - غير أن الحالة لا يجب أن تكون كذلك. وبالمقارنة مع نهج البنك الدولي اللين، تستخدم التقارير نصف السنوية الصادرة عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) تحليلاً أكثر حدة، تعزو فيه الخراب الذي لحق بالاقتصاد الفلسطيني مباشرة إلى الاحتلال الإسرائيلي. وفي السنوات الأخيرة، أصدر الأونكتاد تقارير موضوعية عن التكاليف الاقتصادية التراكمية التي يتكبدها الشعب الفلسطيني من جراء الاحتلال الإسرائيلي⁽⁹²⁾، والحواجز التي يفرضها الاحتلال أمام تحقيق إمكانات فلسطين في مجالي النفط والغاز الطبيعي⁽⁹³⁾، والعلاقة بين نمو المستوطنات واتساع رقعة الفقر الفلسطيني (انظر: TD/B/67/5) والانهايار الاقتصادي لغزة بسبب الحصار المحكم المضروب عليها (انظر: TD/B/EX(68)/4). وعندما تقوم تقارير الأونكتاد بتسمية الظواهر الفعلية، فإنها تقدم صورة أدق للواقع الاقتصادي في فلسطين وفهماً أكمل للأسباب التي جعلت البلايين المقدمة من المعونة الدولية وبناء القدرات المؤسسية للفلسطينيين تقضي إلى ما يقارب عكس الأهداف المعلنة للمجتمع الدولي: أي لا إلى دولة في طور التكوّن وإنما إلى أرض محطمة في وضع لا يتغير.

المجموعة الرابعة

50 - أنشئت المجموعة الرابعة، المؤلفة من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة والاتحاد الروسي، في عام 2002 لتمكين نهج متعدد الجنسيات في السعي إلى تحقيق سلام دائم بين إسرائيل والفلسطينيين. وتشكلت في أعقاب الانتفاضة الفلسطينية الثانية وانهيار عملية كامب ديفيد للسلام التي جرت

(91) World Bank, *Developing the Occupied Territories: An Investment in Peace*, vol. 1 (Washington, D.C., 1993), note 45, and table 1.1. وفي تقرير عام 1993 هذا، أقر البنك الدولي بالأهمية الاقتصادية المركزية للقدس الشرقية بالنسبة للاقتصاد الفلسطيني.

(92) *The Economic Costs of the Israeli Occupation for the Palestinian People: The Impoverishment of Gaza under Blockade* (United Nations publication, 2019).

(93) *The Economic Costs of the Israeli Occupation: Unrealized Oil and Natural Gas Potential* (United Nations publication, 2019).

في عام 2000. وفي بداية هذه الآلية الفريدة، كان يعتقد أن فوائدها هي عضويتها الصغيرة ولكن المؤثرة، وقدرتها على التكيف وانعدام طابعها الرسمي، وقدرتها على اتخاذ قرارات سريعة، والقبول السياسي الذي تحظى به لدى إسرائيل والفلسطينيين على حد سواء⁽⁹⁴⁾.

51 - وقد أصبحت المجموعة الرباعية حالياً نواة جوفاء لما كانت عليه في السابق. وقد ظلت بدون مبعوث سياسي رفيع المستوى منذ استقالة رئيس وزراء المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية السابق توني بلير في عام 2015. وهي تضطلع بمشاريع منخفضة المستوى لتحسين التقني والاقتصادي لفائدة الفلسطينيين، من بينها مبادرات تتعلق بالمياه والطاقة والتنقل والتجارة والاتصالات السلكية واللاسلكية وسيادة القانون⁽⁹⁵⁾. واتسم آخر بيان أصدره مبعوثو الأعضاء الأربعة في آذار/مارس 2021 (بعد عدم اجتماعهم لأكثر من أربع سنوات)، بالانقضاب والعقم، حيث أعرب عن القلق إزاء التفاوت الاقتصادي غير المستدام بين الإسرائيليين والفلسطينيين، وحث الطرفين على الامتناع عن اتخاذ إجراءات أحادية الجانب⁽⁹⁶⁾. ولا تذكر استراتيجية المجموعة الرباعية المنشورة للفترة 2021-2023 مرة واحدة مصطلح "الاحتلال" أو تشير إلى المستوطنات ودورها المدمر، ولا تقدم أي تحليل نقدي لسيطرة إسرائيل القاسية على الفلسطينيين، ولا تقدم أي تفسير لكيفية ازدهار مشاريع التحسينات الاقتصادية التي تقوم بها المجموعة الرباعية في اقتصاد تخنقه الحواجز والجدران والتعريفات ونقاط التفتيش وعدم إمكانية الوصول التجاري الجغرافي إلى العالم الخارجي⁽⁹⁷⁾.

52 - ويمكن إرجاع مصدر عدم فعالية المجموعة الرباعية إلى نقطتي تحول هامتين ومصيريتين في وقت مبكر من وجودها. ففي عام 2003، أصدرت خارطة الطريق للسلام في الشرق الأوسط، بهدف إعلان هو إنهاء الاحتلال وتمكين حل الدولتين بحلول عام 2005، استناداً إلى تدابير أداء مفصلة. وفي حين وضعت خارطة الطريق مطالب على كلا الطرفين، إلا أن الفلسطينيين تحملوا منها العبء الأكبر (إنهاء الانتفاضة، إجراء الانتخابات، إقامة مؤسسات جديدة، إصلاح الحكومة، قبول حدود مؤقتة). ونصت الخارطة على أن يتفاوض الطرفان على مسائل الوضع النهائي، ولكن دون إشارة إلى القانون الدولي (لا سيما فيما يتعلق بالمستوطنات وضم القدس) ودون مراعاة مظاهر التفاوت الكبير في السلطة. وقد قبلت إسرائيل ظاهرياً خارطة الطريق، ولكن أعضاء المجموعة الرباعية سمحوا لها بإصدار 14 تحفظاً، مما قلل فعلياً من جدواها. وبناء على التقييم الأكثر شمولاً لأداء المجموعة الرباعية، تخلت الولايات المتحدة عن خارطة الطريق في عام 2005 لدعم انسحاب إسرائيل من غزة من جانب واحد، مع موافقة الأعضاء الثلاثة الآخرين على مضض⁽⁹⁸⁾.

53 - وكانت نقطة التحول المصرية الثانية للمجموعة الرباعية هي قرار مقاطعة الحكومة الفلسطينية في عام 2006 بعد انتخاب حركة حماس. وإذا أمكن اعتبار حركة حماس منظمة ارتكبت وما زالت ترتكب أعمالاً بغضضة، فلا بد من الاعتراف مع ذلك بأن الانتخابات الفلسطينية التي جرت في عام 2006 كانت

Khaled Elgindy, *The Middle East Quartet: A Post-Mortem*, analysis paper No. 25 (Washington, D.C., (94) Brookings Institution, 2012).

(95) مكتب المجموعة الرباعية، "التقرير السنوي: كانون الثاني/يناير - كانون الأول/ديسمبر 2020"، كانون الأول/ديسمبر 2020.

(96) منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، "بيان من مبعوثي المجموعة الرباعية للشرق الأوسط"، 23 آذار/مارس 2021.

(97) مكتب المجموعة الرباعية، "استراتيجية الفترة 2021-2023"، كانون الأول/ديسمبر 2020.

(98) Elgindy, *The Middle East Quartet*.

حرة ونزيهة وأن فرض المجموعة الرباعية لمطالبها على الحكومة الجديدة، مع عدم فرض أي مطالب مقابلة على إسرائيل بالامتنال لالتزاماتها الدولية الكثيرة، قد أضعف سلطتها ومقصدها. وأيد بعض أعضاء المجموعة الرباعية فرض عقوبات اقتصادية على الحكومة الفلسطينية الجديدة، وهو أمر لم يفكروا قط في فرضه على إسرائيل بسبب انتهاكاتها الخطيرة. وقد ساهم هذا القرار في الانقسام السياسي الفلسطيني الذي لا يزال قائماً حتى اليوم. وفي وقت لاحق، أشار المنسق الخاص للأمم المتحدة لعملية السلام في الشرق الأوسط والممثل الشخصي للأمين العام للأمم المتحدة لدى منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية آنذاك إلى أن هذا الموقف الذي أعقب الانتخابات: "... حول المجموعة الرباعية فعليا من هيئة تشجع على التفاوض استرشادا بخارطة الطريق إلى هيئة ليس لها من همّ تقريبا سوى فرض عقوبات على حكومة منتخبة بحرية لشعب تحت الاحتلال، فضلا عن وضع شروط مسبقة معجزة لإجراء الحوار"⁽⁹⁹⁾.

54 - ومن الدروس الرئيسية المستخلصة من مأزق المجموعة الرباعية أن قبول الأعضاء الثلاثة الآخرين للهيمنة الأمريكية يعني أن مواقف المجموعة الرباعية كثيرا ما تعكس في ظل هذه الظروف القاسم الأدنى المشترك الذي يرتبط بالولايات المتحدة. ومن ثم العبارة الساخرة: "رباعية من دون ثلاثة"⁽¹⁰⁰⁾. ونظرا للعلاقة السياسية والدبلوماسية والعسكرية غير العادية القائمة بين الولايات المتحدة وإسرائيل، فقد كانت النتيجة هي غياب القانون الدولي عن سياسات المجموعة الرباعية، وتولي الولايات المتحدة الدور الوحيد المتمثل في مراقبة امتثال إسرائيل لخارطة الطريق، ونادرا ما اتخذت المجموعة الرباعية مواقف انتقادية لدور إسرائيل كمحتل جشع، التي كان من الجائز ربما أن تتخذ حل الدولتين المتلاشي⁽¹⁰¹⁾. وهذا الاختلال لم يقلل بشكل خطير من أي فعالية محتملة للمجموعة الرباعية فحسب، بل شوه سمعة ودور الأمم المتحدة التي تتمثل مسؤوليتها الرئيسية في دعم القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة.

رابعا - الخلاصة والتوصيات

55 - يتحمل المجتمع الدولي مسؤولية كبيرة عن استمرار الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين والإخفاق في ضمان سلام عادل ودائم في المنطقة. وقد ترسخ الاحتلال أكثر من أي وقت مضى. وأصبحت الظروف المعيشية للفلسطينيين، ناهيك عن مستقبلهم السياسي، أكثر هشاشة. وقد بات تحدي إسرائيل دون رادع على نحو شبه كامل. إن عملية السلام في حالة احتضار، إن لم تكن في حالة غيبوبة، ولا يوجد حديث جاد عن إنعاشها. وفي عصر ما بعد الاستعمار هذا، في العقد الثالث من القرن الحادي والعشرين، يتسامح العالم مع ما لا يطاق: أي فرض واقع استعماري في فلسطين. وكل هذا يخدم مصالح المحتل الجشع. وكل هذا يتعارض مع حقوق الخاضعين للاحتلال الذين طال انتظارهم لاسترداد حقوقهم.

56 - وعلى ضوء المعايير الخمسة المقترحة في هذا التقرير، لا واحدة من الجهات الفاعلة الدولية الأربع، التي لها جميعا تأثير على الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين، تقترب من إدماج ما هو ضروري لإرساء أساس متين جديد لإحلال سلام حقيقي في الشرق الأوسط. ومع ذلك، لا يزال الباب مفتوحا. ويمكن

(99) ألفارو دي سوتو، تقرير نهاية البعثة، أيار/مايو 2007.

(100) Patrick Müller, "Informal security governance and the Middle East Quartet", *International Peacekeeping*, vol. 21, No. 4 (August 2014).

(101) دي سوتو، تقرير نهاية البعثة.

للولايات المتحدة أن تفي بوعدها بالدفاع عن حقوق الإنسان في كل مكان⁽¹⁰²⁾. وبوسع الاتحاد الأوروبي أن يبدي الشجاعة الدبلوماسية اللازمة لرسم مسار مستقل يرتكز على نهج قائم على حقوق الإنسان⁽¹⁰³⁾. ويمكن للبنك الدولي أن يعالج الواقع الاقتصادي للاحتلال من خلال منظور حقوق الإنسان الذي سيؤدي إلى توصيات أفضل بكثير في مجال السياسة العامة. ويمكن للمجموعة الرباعية أن تعزز تأثيرها من خلال الإصرار على الإطار الدولي القائم لتحقيق السلام العادل في الشرق الأوسط.

57 - وينبغي أن يكون واضحاً أن قواعد السياسة الواقعية المتعلقة بعملية السلام في الشرق الأوسط أصبحت متقدمة منذ وقت طويل. فالاستمرار في العمل بالشيء نفسه لا يجدي نفعا ولا طائل من تحته. فقواعد العمل الدبلوماسية الجديدة يجب أن تقوم على رعاية الحقوق والشرعية في جوهرها. وفي حين أن هذا شرط مسبق ضروري، فإنه، في حد ذاته، غير كاف. فلا بد أيضاً من الدبلوماسية الخلاقة والشجاعة، ومن الحرص على طرح الأسئلة الصادقة أخيراً عن السبب الذي جعل هذا الاحتلال الدائم منذ خمسة عقود يصبح صنواً للضم والفصل العنصري. فهذه العناصر كلها، إلى جانب التطبيق الدولي للمساءلة، باستطاعتها أن تمكّن الفلسطينيين والإسرائيليين في نهاية المطاف من التمتع بالرخاء الناجم عن مستقبل مشترك.

58 - ويوصي المقرر الخاص بأن تمتثل حكومة إسرائيل امتثالاً تاماً لالتزاماتها بموجب القانون الدولي وأن تعمل على التعجيل بإنهاء احتلال الأرض الفلسطينية بصورة كاملة.

59 - ويوصي المقرر الخاص المجتمع الدولي، بما في ذلك الجهات الفاعلة الدولية التي تشارك مشاركة عميقة في الإشراف على الاحتلال، بأن يقوم بما يلي:

- (أ) وضع قائمة شاملة بتدابير المساءلة التي تطبق على إسرائيل إلى أن تمتثل لجميع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة وتقبل التوجه الدولي المتعلق بإدارة الاحتلال وإنهائه؛
- (ب) تقديم دعم كامل لعمل مكتب المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية فيما يتعلق بالتحقيق الذي يجريه في الحالة في فلسطين؛
- (ج) اعتماد المعايير الخمسة التي تم تناولها التقرير لتوجيه عمله المستقبلي في الإشراف على قضية فلسطين من جميع جوانبها.

(102) Agence France-Presse in Washington, D.C., "Antony Blinken says the US will 'stand up for human rights everywhere'", *The Guardian*, 30 March 2021.

(103) Lovatt, *The End of Oslo*.